

العلاقات السورية الصينية مؤشرات التطور والمحددات

W.A.R.C
West Asia Research Center



العلاقات السورية الصينية
مؤشرات التطور والمحددات



27 آب 2021

اليوم، تواجه سوريا تحدي إعادة الإعمار، ومن مصلحة الحلف الأمريكي - الإسرائيلي محاولة عرقلة مشروع نهضة سوريا، وخصوصاً من خلال قانون "قيصر" الذي أقره مجلسا الشيوخ والنواب الأميركيين في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2019، ووقعه الرئيس السابق ترامب بعد أيام، والذي يستهدف الشركات والأفراد الذين يقدمون التمويل أو المساعدة لدمشق، كما يستهدف عدداً من الصناعات السورية، بما فيها تلك المتعلقة بالبنية التحتية والصيانة العسكرية. وبالنسبة إلى النفط ومصادر الطاقة، ينص القانون على فرض عقوبات على كل من يعتمد إلى توفير السلع أو الخدمات أو التكنولوجيا أو المعلومات أو أي دعم من شأنه توسيع الإنتاج المحلي في مجال الغاز الطبيعي والنفط والمشتقات النفطية، كما ينص على ردع الأجانب عن إبرام العقود المتعلقة بإعادة الإعمار.

مذ بدأت الحرب في سوريا، تجنبت الصين التدخل العسكري المباشر، ودعمت الجهود السياسية لإيجاد حل سياسي، ودفع تسوية مبكرة للقضية السورية. وقدمت الدعم السياسي للنظام السوري في استخدامها حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، والمطالبة بإزالة العقوبات الأميركية على دمشق. ترك قانون قيصر تداعيات على العلاقات الاقتصادية بين البلدين وحركة التبادل التجاري، وتولدت أزمة في ما يخص مشروع الحزام والطريق الصيني ومشروع إعادة الإعمار في سوريا. اليوم، وبعد مرور عقد من الزمن على الحرب في سوريا وأمام تغير المشهد السياسي والعسكري فيها، وخاصة في ظل التحولات العديدة التي طالت توزع القوى في المنطقة، فإن من الأهمية بمكان التساؤل عن المستقبل الصيني في المنطقة، وتحديدًا في سوريا.

سياق تطور العلاقة بين دمشق وبكين

لطالما أعربت عن اهتمامها للانضمام إلى مشروع الحزام والطريق الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ لمشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء العالم. والمشروع يقوم على تأمين ثلاثة طرق تجارية رئيسية تربط الصين بأوروبا وأفريقيا. الأول هو طريق التجارة البرية الشمالي الذي يمر عبر آسيا الوسطى وروسيا إلى أوروبا، والطريق الثاني هو طريق مركزي يعتمد بشكل أساسي على غرب آسيا إلى الخليج الفارسي والبحر الأبيض المتوسط، والثالث طريق جنوبي، وهو طريق بحري بشكل أساسي من الصين إلى المحيط الهندي. وتعد سوريا بموقعها عقدة أساسية في الطريق الثاني من المشروع الصيني.

أما في موضوع إعادة الإعمار فتقدر احتياجات سوريا بما يتراوح بين 250 مليون دولار و400 مليار دولار، ويشكل الحليف الصيني الرافعة الأكبر لتأمين هذا الرأسمال الضخم في ظل المشكلات الاقتصادية التي تحيط بحليفه الروسي

والإيراني نتيجة العقوبات الأمريكية، وعدم إمكانية التحويل على الدول العربية للاستثمار بسوريا رغم التودد الأخير في محاولة لإعادتها إلى المجتمع العربي والحاضنة الدولية بعيداً عن إيران.

إن البعض يرى محدودية في مستوى الاستثمار الصيني في سوريا ويفترض وجود العديد من العقبات والمخاطر تواجه المستثمرين والشركات الصينية، وتؤخر القرار الصيني. وفي المقابل، هناك اتجاه يميل إلى وجود عدة دوافع لعملية استثمار الصين في سوريا بلحاظ مستجدات المرحلة الراهنة. إن سياقات الأحداث في المنطقة تلقي بانعكاساتها على الملف السوري محلياً وإقليمياً. تعايش المنطقة مرحلة مفصلية حساسة في سياق تثبيت خارطة النفوذ وملء الفراغ وبناء التحالفات والتحكم بالمشهد العالمي والإقليمي. ويشهد الداخل السوري مؤخراً حركة دبلوماسية عربية وأوروبية وصينية نشطة تكثفت ملامحها وظهرت إلى العلن أكثر مع فترة الانتخابات الرئاسية السورية لعام 2021، وما بعدها.

مؤشرات تطور العلاقة السورية الصينية

سجل التجديد الشعبي لعهد نظام الأسد بحد ذاته نقطة إيجابية يعتد بها، لا سيما على مستوى المظاهر الانتخابية الصادمة للبعض من أجواء احتفالات وقوة حشد جماهيرية. وفشلت الحملات الإعلامية والسياسية الغربية والخليجية المكثفة لتشويه صورة الرئيس الأسد في التأثير بالشارع السوري أو منع الحراك الدبلوماسي العربي والغربي باتجاه سوريا مجدداً. والأهم أنها فشلت في أهداف التحريض على النظام، فتراجعت من مستوى الإصرار على "تغيير النظام إلى القول بتغيير سلوك النظام". ولعل المتغير الأبرز الذي رافق ولاية العهد الرابعة للرئيس الأسد هو دخول الصين إلى المشهد السوري في المرحلة المقبلة من بوابة علاقات أوسع مما سبق وفق مؤشرات تكشف في التصاريح واللقاءات الرسمية الصينية بعيد الانتخابات مباشرة.

تظهر الحركة الصينية الدبلوماسية مؤخراً اندفاعاً باتجاه سوريا ظهرت ملامحه جلياً مع تجديد الشعب الثقة بالرئيس بشار الأسد وفوزه بالولاية الرابعة. في ذات اليوم، بادرت الصين إلى تهنئة الرئيس عبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تشاو ليغيان في مؤتمر صحفي دوري في بكين. وأكد المتحدث خلاله على الصداقة الصينية السورية التي تعود علاقاتها الدبلوماسية الثنائية إلى خمسة وستين سنة خلت، ودعم الصين "بقوة سوريا في حماية سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها". وقد عاودت الصين التأكيد على هذه العلاقة في الواحد من حزيران عبر رسالة الرئيس الصيني شي جين بينغ الذي أضاف على ما ورد في المؤتمر الصحفي الأهمية الكبيرة التي توليها الصين لتنمية العلاقات الصينية السورية، وإعلان الاستعداد للعمل لتحقيق إنجازات أعظم في سوريا، وتقديم ما بوسعها من المساعدات لتنشيط اقتصاد البلاد. وقد خصّ الرئيس الصيني بالذكر تقديم المساعدة على مستويين: صحي واقتصادي، وتحديداً

"في مكافحة جائحة كوفيد-19 وتنشيط الاقتصاد السوري وتحسين رفاهية الشعب من أجل رفع التعاون الصيني - السوري بشكل مستمر إلى مستويات جديدة، على حد تعبيره.

وفي ذات سياق التأكيد على تطور العلاقات الصينية السورية ورفع مستوياتها شهد يوم القسم الدستوري في السابع عشر من تموز 2021، خطوة إيجابية أخرى من الجانب الصيني ذات مدلولات لا يمكن تجاوزها والمروور عنها مرور الكرام. لقد كان وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، أول المهنيين للرئيس بشار الأسد، علماً أنها الزيارة الأولى لوفد صيني رفيع المستوى منذ بدء الحرب (2011). وقد كشفت المستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية السورية، بثينة شعبان، أن الحركة مقصودة للتعبير عن موقف الصين من سوريا ومستقبلها والدور الصيني فيها. وقد تم التوافق خلال اللقاء بين الرئيس والوزير على الانطلاق نحو مرحلة جديدة في تعزيز العلاقات وفتح آفاق أوسع للتعاون الثنائي في كل المجالات بما يخدم مصالح البلدين والشعبين.

محددات تطور العلاقة

تساهم مبادرة الحزام والطريق في تحديد معالم العلاقة الصينية السورية ورسم خطوطها العريضة. وتترك هذه السياسة تداعيات عملية على مشروع إعادة الإعمار. إن الحديث عن النية الصينية في البدء بالاستثمار في سوريا ليس بالجديد، وهو مشروع قائم ضمن طموحات الصين الاقتصادية ومصالح صينية سورية مشتركة. تعزز اهتمام الصين بتطوير الموانئ السورية مع ظهور مبادرة الحزام والطريق وظهور بلاد الشام كطريق بديل إلى البحر الأبيض المتوسط بحيث ستكون سوريا جزءاً أساسياً من نفوذ بكين على شرق البحر الأبيض المتوسط، مما يساعدها على تجاوز قناة السويس. وتسعى الصين إلى إحياء ممرات التجارة الأوروبية الآسيوية التاريخية التي تربط الصين بأوروبا وأفريقيا وأماكن أخرى من خلال الاستثمارات الكبيرة في الموانئ في شرق البحر الأبيض المتوسط. وإن دمج موانئ طرطوس واللاذقية في مبادرة الحزام والطريق يعزز مكانة الصين الاقتصادية في بلاد الشام إذا فقدت نفوذها في حيفا، لا سيما وأن الأمريكي يضغط على الإسرائيلي والخليجي لإيقاف وتجميد الاستثمارات الصينية.

وكان مجلس الأعمال السوري الصيني قد نشر على موقعه الإلكتروني في منتصف العام الماضي أن "الشركات السورية والأجنبية ستشارك في إعادة إعمار سوريا، وستكون للشركات الصينية الحصة الأكبر". وقد وقعت بكين ودمشق مذكرات تفاهم مختلفة، بما في ذلك تغطية إصلاح وحماية المواقع التراثية السورية وعرض المنتجات الصينية في سوريا. كما يشير تقرير التنمية السورية، الصادر عن مركز الدراسات السورية في جامعة نورث وسترن الصينية، ودار نشر أدب العلوم الاجتماعية، في أبريل/نيسان عام 2020، إلى أن "الصين وسوريا حققنا اختراقات مهمة في التعاون الاقتصادي لإعادة الإعمار، في إطار مبادرة الحزام والطريق، وقد تصبح الشركات الصينية إحدى القوى المهمة في إعادة إعمار الاقتصاد السوري"، ويرى التقرير "أن العام 2019 كان البداية الفعلية لإعادة الإعمار".

من جهته، يقول الرئيس الأسد في هذا الإطار في مقابلة مع صحيفة "فينيكس" الصينية: "سوريا أصبحت آمنة وهي مستعدة لتكون جزء من مشروع الطريق الصيني، وهناك شركات صينية مستعدة للمشاركة في إعادة الإعمار، لكنها تتخوف من آثار العقوبات، لكن تم إيجاد صيغاً محددة للالتفاف على العقوبات، ما سيسمح للشركات الأجنبية بممارسة النشاطات التجارية في سوريا"، وأضاف الأسد "إن سوريا قدمت ستة مشاريع للحكومة الصينية للبنى التحتية لمشروع الحزام والطريق، في انتظار أن تختار الحكومة الصينية ما يناسب منها الاستراتيجية الصينية لمشروع الحزام والطريق". إذًا، ترتسم معالم المرحلة المقبلة وطبيعتها ومستواها وفق عملية متكاملة من عناصر المصالح والمفاسد. وستخضع العملية إياها لاعتبارات عديدة، منها موضوع العقوبات والتنسيق مع القوى الإقليمية والمنافسة مع القوى العظمى وتوزيع الساحات والمدى الأنسب في السياسات.

إن المحفزات الصينية للاستثمار في سوريا حيوية واستراتيجية بلحاظ التحدي القائم بين بكين وواشنطن، والتنافس على تأمين اصطفاقات وعلاقات مع قوى إقليمية يمكن تحقيق التوازن من خلالها. هناك عدة عوامل خارجية تعطي انطباعاً إيجابياً للمارد الصيني كي يتقدم باتجاه الشرق، فضلاً عن طموحاته وتوقعاته الذاتية، منها الانهيار في مفهوم القيادة الأمريكية للعالم والفراغ في منطقة غرب آسيا مع إعلان واشنطن الانكفاء كخطوة تقهقرية أمام صلابة محور المقاومة، والمشكلات التي تواجه الولايات المتحدة يوماً بعد يوم في غرب آسيا مع حلفائها، مع ما تعانيه دول المنطقة من أزمات رسختها السياسات الأمريكية المترهلة.

الخلاصة

جاءت الزيارة الصينية لسوريا وما سبقها من رسالتين تهنئة ذات مدلولات عميقة لجهة التوقيت والظروف، وقد تكون مؤشرات افتتاح مرحلة علاقة جديدة أكثر تطوراً بين دمشق وبكين. لعل المصلحة الصينية تقتضي الاستثمار في إعادة إعمار سوريا ضمن استراتيجية المواجهة البعيدة المدى مع واشنطن، وتأمين مشروع "الحزام والطريق" في المنطقة للتوازن أو تعديل ميزان القوى لصالحها في الصراع التجاري والمالي والاقتصادي مع الولايات المتحدة. وقد تتطور المصالح السياسية التي جمعت سوريا مع حليفها الروسي والإيراني أكثر باتجاه بناء حلف اقتصادي رباعي مع الصين في الوقت الذي يحتمل فيه أن يجد الحليف الصيني مصلحة في تشبيك المصالح وتنسيقها مع القوى الإقليمية في مواجهة الهيمنة الأمريكية.